HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2024 = 0.44

عنوان البحث

الطبيعة القانونية للمحافظ الإلكترونية والدفع الإلكتروني

أ. د . أشرف رمال[1] ، م. م. حسن نعمة العلي[1]

[1] الجامعة الإسلامية في لبنان.

HNSJ, 2025, 6(2); https://doi.org/10.53796/hnsj62/20

المعرف العلمي العربي للأبحاث: arsri.org/10000/62/20

تاريخ الاستقبال: 2025/01/07م تاريخ القبول: 2025/01/15م تاريخ النشر: 2025/02/01م

المستخلص

مع التطور المستمر للعصر، أنتجت بيئة الأعمال وسائل متنوعة لإجراء عمليات الدفع الإلكتروني، مما أدى إلى تنوع أساليب التسوية وتقييم المعاملات الناتجة. التقدم في التكنولوجيا يستمر في زيادتها. ومن أحدث الطرق التي تولدها باستمرار التطورات في مجال التكنولوجيا هي الدفع عن طريق الهواتف المحمولة، وهو ما أتاح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية الاستفادة من هذا الموضوع والاستفادة من هذه الهواتف المحمولة بدلا من إجراء الدفعات من خلالها. الهواتف المحمولة. ليس للتواصل فقط بل لأغراض عديدة حيث يمكن اعتبارها بمثابة محفظة يتم فيها وضع الأموال مما يسهل على مشتركي الخدمة إبرام العقود والحصول على الخدمات وتجنب سرقة الأموال، وهذه الخدمات هي المدفوعة من خلال الهواتف المحمولة

والدول العربية ليست وحدها في هذا التطور التكنولوجي، فقد طورت شركات الاتصالات طرق الدفع عبر الهواتف المحمولة، والتي تعتبر من وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة نسبياً، وذلك لفهم تفاصيل هذه المدفوعات وإطارها. للقيام بأعمال الدفع الإلكتروني يجب أولاً توضيح طبيعة الدفع الإلكتروني، وتحديد طريقة الدفع الإلكتروني، ومن ثم ذكر أنواع الدفع الإلكتروني والجهات المشاركة فيه.

الكلمات المفتاحية: المحافظ الإلكترونية، الدفع الإلكتروني.

المقدمة

تتقدم التكنولوجيا بمعدل غير مسبوق، وقد حدثت تطورات هائلة في كافة مجالات العالم، مما دفع الكثير من الناس إلى تسمية هذا العصر بعصر المعلومات، مما أدى إلى تسارع التقدم العلمي وثورة المعلومات. لقد غطت تكنولوجيا المعلومات كل جانب من جوانب الحياة وأصبح من الصعب التخلي عنها. الخدمات التي تقدمها وكأن الفضاء المعلوماتي أصبح كياناً موجوداً في وجود أي شخص.

أصبحت الخدمات المقدمة من خلاله غير مؤكدة، مما أدى إلى ضرورة الاعتراف بهذا العالم الجديد الذي أساسه وأساسه التكنولوجيا، وقد بدأ القانون بالاعتراف بالعقود والالتزامات الناشئة من خلال هذا العالم الافتراضي. وبما أن الأنشطة التسويقية لم تعد مقتصرة على البيع والشراء التقليدي، فقد بدأت الآلات في المشاركة في العديد من أنشطة التسويق والمقاولات في مجال السلع والخدمات سواء كانت سلع غذائية أو خدمات مصرفية وغيرها، أشياء افتراضية تعود بالنفع على الأفراد..

أهمية البحث

تبرز الاهمية العملية للدراسة من خلال ان وضع قواعد قانونية تنظم العلاقة التي تحكم التعاملات بواسطة الدفع الإلكتروني, مما يودي الى تسوية المنازعات التي تحدث بسبب هذه التعاملات , وبالتالي تساعد هذه القواعد القضاء في معرفة من هو صاحب هذه الحق هي ملكا للاعب ويحق له التصرف فيها وبيعها فضلا عن حقه في التعويض حال هلاكها ام تعد حقا لمنشئها منتج اللعبة , فهو من يقرر بقاءها او زوالها .

مشكلة البحث

ان المشكلة المركزية لهذه الدراسة تكمن في افتقار البيئة الافتراضية الى قواعد قانونية خاصة تتفق مع طبيعتها وتحدد حقوق اطرافها , على الرغم من انها باتت منتشرة انتشارا واسعا في مجتمعنا ,ويرجع ذلك الى حداثة التعامل بهذا المجال , وهو ما يؤدي الى الكثير من المشاكل في حال اثير نزاع امام القضاء بين الاطراف , ولا يمكن التوصل الى تلك القواعد الا من خلال التوصل الى تنظيم قانوني دقيقا لموضوع الدفع الإلكتروني .

اهداف البحث

ان الهدف المركزي من وراء دراستنا, هو تحديد القواعد القانونية المناسبة التي تحكم عمليات الدفع الإلكتروني وتضمن حقوق اطرافها, ويترتب عن هذا الهدف المركزي مجموعة من الاهداف , نحاول الاجابة عليها في محور البحث ومن بين تلك الاهداف:

1- التعرف التام على مفهوم الدفع الإلكتروني ونطاقه والاسس التي يقوم عليها ومعرفة القيود التي ترد عليه .

2- التعرف على بيئة جديدة هي بيئة الالعاب متعددة اللاعبين

3- بيان خصائص الدفع الإلكتروني

4- استعراض الآراء المطروحة حول طبيعته القانونية والتوصل الى تكييف مناسب لها .

التنظيم القانوني للدفـع عبـر الأجـهـزة الذكـية

تُعرف التكنولوجيا بتقدمها غير المسبوق، ويشهد العالم تطورات هائلة في جميع مجالات الحياة، مما دفع معظم الناس إلى الإشارة إلى هذا العصر باسم عصر المعلومات، والعالم الافتراضي هو نتيجة هذا التطور المتسارع للعلوم والتطور الكبير. لقد أصبح التقدم في مجال المعلوماتية، الذي يشمل جميع جوانب الحياة، أمراً افتراضياً يصعب التخلي عنه، إذ أصبحت الخدمات التي تقدمها أساسية لأن الفضاء المعلوماتي أصبح كياناً موجوداً في وجود أي شخص.

إن الخدمات المقدمة فعلياً أصبحت غير مؤكدة، مما أدى إلى ضرورة الاعتراف بهذا العالم الجديد الذي أساسه التكنولوجيا، وقد بدأ القانون يعترف بالعقود والالتزامات التي تتولد افتراضياً في هذا العالم الافتراضي. وبما أن الأنشطة التسويقية لم تعد تقتصر على البيع والشراء التقليدي، فقد بدأت الآلات في المشاركة في العديد من أنشطة التسويق والتعاقد الافتراضية في مجال السلع والخدمات سواء كانت سلعًا غذائية أو خدمات مصرفية، فالأشياء الافتراضية تفيد الأفراد.

التحدي الأهم في هذا المجال هو المحاكاة الافتراضية، أي خلق بيئة إلكترونية افتراضية آمنة للمدفوعات، وهي مسؤولية البنك المركزي حيث تم التوصل إلى أدوات دفع جديدة، وبالتالي تحسين نظام الدفع وتعزيز الأهداف زيادة المشاركة في العديد من الإدارات الافتراضية للبنك المركزي. إلى الاستثمار المالي.

هناك مقاربات عديدة لهذه البيئة، أهمها الدفع الافتراضي عبر الهواتف المحمولة، لما لهذه المدفوعات من أبعاد اقتصادية واجتماعية ومالية لنشاط المؤسسات والمواطنين، إذ لا يستفيد منها جزء كبير من السكان. نظام. توفر الصناعة المصرفية أدوات الدفع الإلكترونية من خلال الهواتف المحمولة، حيث تزودها بالسجلات المالية لإجراء عمليات الدفع الافتراضية، بينما باستخدام طرق الدفع الإلكترونية، يمكن للمستخدمين الافتراضيين استخدام خطوط هاتف معدلة لعمليات الدفع والتحويل، مما يقلل حاجة المستخدمين للتعامل. الاحتياجات النقدية والتحويلية التقليدية. كل هذا يشجع الشركات على الشراكة مع البنوك المركزية الافتراضية لتقديم الخدمات. الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول والدفع الافتراضي ومن بين هذه الخدمات الإلكترونية التي ظهرت منذ وقت ليس ببعيد، أكثر ما يلفت الأنظار هو خدمة الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول.

لقد أثرت ثورة القرن العشرين هذه على الدول العربية. وبدأت التعاملات الإلكترونية تتزايد في العديد من مجالات الحياة، مما دفع أجهزة الدولة للتعامل مع هذا الواقع.

وسنتناول في هذه الدراسة مفهوم الدفع باستخدام الأجهزة الذكية، بالإضافة إلى تكوين المحافظ المحمولة وطبيعتها القانونية.

المبحث الاول: مفهـوم الدفـع بواسـطـة الأجـهـزة الذكـية

فـي هذا المبحث ومن اجل تحديد مفهـوم الدفـع بواسطـة الأجـهـزة الذكـية لابد التطرق الـى انواع الدفـع عبـر اجهزة الموبايل وكذلك سوف نتطرق الـى تحديد الوسائل التـي بواسطتها يتم الدفـع بواسطـة الأجـهـزة الذكـية

المطلب الاول : انواع الدفـع عبـرر اجهزة الموبايل

يمكننا عدّ الدفـع عبـر الهـاتـف المحمـول والعالم مـن اهم وسائل الدفـع الإلكتروني فـي العراق , ولقد عرف العراق هذا النوع من الدفع مـن حديثا , وذلك خلال محفظـة الهـاتـف المحمـول , اذا يعتبر دفـعاً الكترونيا فهـو عملية نقلِ الوحداتِ الإلكترونيةِ المتمثلةِ بالسلعِ والخدماتِ أفتراضيا من محفظـة الـى اخرى، فالحاملُ يقومُ باستعمالِ هذه المحفظـة طريق

ربطها بخط الهاتف المحمول او بما يعرف بشريحة sim card[1], ومن خلال هذه الشريحةِ تقوم الجهة المصدرة بوضعِ المبالغِ في محفظة الحامل المرتبطة بخطِّ الهاتف الذي يُمكّنه أفتراضيا استعمالها لأغراضٍ عدّة، سواء كان للشراءَ أو البيع أو تسديدِ الفواتيرَ وغيرها[2]. فالحاملُ يقومُ بفتحِ حساب لدى الجهة المصدرة، ويتم ربطُ خط الهاتف بهذا الحساب، ويجمعُ هذه الحساباتِ في حساب عامٍّ واحدٍ يُدارُ من مزودِ الخدمة[3] ,وهذا الأمر يتم عن طريق نظامِ التسويةِ الإجمالية الآنية [4] , لدى المصرف الماسك لحساباتِ التسويةِ، وذلك كون المزودِ ليس مصرفًا، فمزودُ خدمة محفظة الهاتف المحمول يقوم بإيداعِ أموال الحاملين في حساب واحدٍ أو أكثر، ويكون حسابًا افتراضيا ، ويقوم حسابِ مزود الخدمة من من أجل ضمان أموالِ الحاملين وعلى مزود محفظة الهاتف المحمول استعمال هذه الأموال في التحويلات المدفوعة لهذا الغرض فقط [5].

وعليه فإن محفظة الهاتف المحمول هي حسابٌ ماليٌ الكتروني يوفرُ للمشتركِ إمكانيةِ تحويل الأموال النقدية "الكاش" الى أموالٍ الكترونية للقيام بتحويل الأموال[6] .

فهي خدمةٌ تُمكنُ العميلَ المسجل فيها تحويل واستلام الأموال داخل جمهورية العراق وفق شروط وعبر شبكة وسيطة زين العراق وفقًا لقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012م, ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم 3 لسنة 2014 م [7], وجميعُ هذه التحويلات يمكن القيام بها مباشرة من خلال الهاتف المحمول , سواءٌ كان هاتفاً ذكياً أم عاديا[8], خلال أقرب مركز معتمد للخدمة في عموم البلد[9] .

---

[1] يقصد بها عبارة عن بطاقة صغيرة بها وحدات تخزين صغيرة جدًا , و وحدة معالجة تخزن فيها بيانات المستخدم ,والبريد الذي يقوم باستعماله لاتصال بغيره من الاشخاص. انظر: كاظم فخري علي الخفاجي, النظام القانوني لعقد الهاتف المحمول, رسالة ماجستير تقدمت الى كلية القانون جامعة بابل, 2013م, ص 85.

[2] . وتجدر الاشارة اليه بان الدفع عبر الهاتف الحمول هو عبارة عن صراف الي يستخدم كنقطة بيع pos لتسديد ثمن السلع والخدمات في المتجر او لدى البائع . ينظر : علي عماد عبد الجبار الوردي , التنظيم القانوني لعمليات الصيرفة عبر الهاتف المحمول , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية , بيروت, 2019-2020, ص14.

[3] اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية, نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الابعاد والقواعد المطلوبة, بلا مكان نشر, بلا سنة نشر, بحث منشور على شبكة الانترنيت, ص 42، كذلك انظر: موقع البنك المركزي العراقي تاريخ الزيارة 3-5-2019 م , متاح على الرابط التالي: https://cbi.iq/news/view/60.

[4] . يقصد بنظام التسوية الاجمالية : نظام يعمل على توفير السيولة اثناء اليوم بواسطة البنك المركزي ويتطلب رصيدا احتياطيا ساريا خلال اليوم ,والبنوك المركزية تطبق هذا النظام لتجنب المخاطر فتنخض مخاطر التصفية حيث تسلم المدفوعات مباشرة . انظر : محمد احمد عبد المعطى ابو عيشة , دور البنك المركزي في الرقابة على وسائل الدفع الإلكترونية , اطروحة دكتوراه في الحقوق , جامعة طنطا , مصر , 2015 , ص79

[5] انظر: نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال العراقي رقم 3 لسنة 2014.

[6] فراس محمود خليل,الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول ,بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية= =والمالية, العدد 3, تموز 2018 م, ص 144.

[7] انظر: موقع شركة زين كاش تاريخ الزيارة 2 يناير 2019 م متاح على الرابط التالي: https://www.zaincash.iq/about-us/.

[8] . يشير تقرير المدونة شركة اريكسون السويدي ان عدد مستخدمي الهواتف الذكيه في العالم يزداد بسرعة اكبر مما كان متوقع , واشار الى انه سوف يبلغ 5.6 مليار بحلول عام 2019 , انظر : الموقع الإلكتروني التالي : https://ar.wikipedia.cim/news/633461تاريخ الزيارة 5/6/ 2019 .
كما تم الاشارة الى ان عدد الاشخاص الذين يستخدمون الهواتف المحمولة في الشرق الاوسط تم بلوغه الى 314 مليون مستخدم أي ما يقارب حوالي 127 من عدد سكان وان هذا العدد في تزايد مستمر. انظر:مقال منشور على شبكة الانترنيت تاريخ الزيارة 2 نيسان 2019 م متاح على الرابط التالي: https://www.tech-wd.com/wd/2017/03/07/احصائيات-استعمال-الإنترنت-مليون-مستخ/amp/.

[9] يجدر الاشارة اليه الى ان هناك الاف المراكز المعتمدة المنتشرة في كافة محافظات ومدن العراق, إذ تغطي كافة المدن والمناطق الريفية والقرى النائية ويتم من خلالها عملية دفع الفواتير وتحويل الاموال,شراء البطاقات الإلكترونية, المزيد من الخدمات وعملية الايداع والسحب, إذ يعد كل محل او شركة او تاجر او مطعم او أي جهة اخرى أبرمت عقدا وافقت على التعامل بمحفظة زين كاش,مركزا معتمدا لدى الجهة المزودة محفظة العراق يستطيع المشترك من خلاله القيام باي عملية من العمليات المشار اليها اعلاه, ويستطيع التعرف على اقرب مركز معتمد في منطقته من خلال موقع زين كاش. للمزيد انظر: موقع شركة زين كاش تاريخ الزيارة 2 يناير 2019 م متاح على الرابط التالي: https://www.zaincash.iq/about-us/.

ويرى الباحثُ ان محفظة الهاتف المحمول بأنها محفظة متنقلةٍ للنقودِ، فبدلاً من الدفع النقدي أو من خلال الشيك او بطاقات الائتمان, فيتم تحويل المال من صفتهِ الورقيةِ الى صفتِه الإلكترونية، ليتمكن حاملَها من سدادِ ثمن السلعِ والخدماتِ التي يحصلُ عليها حاملُ محفظة الهاتف المحمول من مجهزي السلع والخدماتِ الذين قبلوا التعاملَ بهذه المحفظة، بموجبِ اتفاقٍ مسبقٍ مع الجهة المصدرة، وذلك عن طريقِ تحويلِ ثمن هذه السلع من محفظة الحامل الى محفظة مجهز السلع والخدمات, فهذه المحفظة وسيلةٌ جديدةٌ للدفع الإلكتروني تمكنُ صاحبُها من استعمالِ الهاتف المحمول في تنفيذ عملياتِ الدفع والتحويل من شخصٍ الى آخر بشكلٍ آمن، إضافة الى الدفع المباشر، دون الحاجة الى حسابِ مصرفي. وإذا أردنا تعريف محفظة الهاتف المحمول المحمول : فهي محفظة الكترونية يتم استعمالها للوفاء، من خلال تحويلِ الثمن من محفظة الحامل الى محفظة مجهزِ السلع والخدماتِ.

ويتم ذلك إذا قدّم الحاملُ الى مجهز السلع والخدمات، فيقوم بوضعِ هاتفهِ المحمول في نقاط بيع مع إدخال الرمز السري للتأكّد من عائديه المحفظة له, ويتصلُ الجهازُ الآلي الخاص بمجهزِ السلع والخدماتِ بالجهاز الآلي التابعِ للمزود، للتأكّدِ من صلاحيةِ المحفظة.

وخلاصة القولِ فإنَّ الدفع عبر محفظة الهاتف المحمول ، تجربةٌ ظهرتْ حديثاً على البيئة الإلكترونية في العراق, من أجل مواكبةِ التطوراتِ الحاصلة في أنظمةِ الدفع الإلكتروني, أصبح بإمكان عملاء شركة زين أثير يستطيعون استعمالَ خطِّ الهاتف المحمول كوسيلةِ اتصال ووسيلةِ دفع الكتروني. فخط الهاتف المحمول هنا يعدُّ محفظة يضعُ فيها العميلُ أمواله للوفاء بالتزاماتهِ المرتبةِ عليهِ، إذ يستطيع أن يقومَ بتداولِ نقودهِ هنا بالدفع واستلامها من خلال خطِ هاتفهِ المحمول, مما يفتح الباب أمام عصرٍ جديدٍ للتجارة عبر الهاتف المحمول، ويجعل الهاتف آلة صرفٍ محمولة[10].

وهكذا فإنَّ الدفع عبر محفظة الهاتف المحمول ، هو وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني، بل هي صورةٌ متطورة لتلك الوسائل، فهي إحدى الوسائل الحديثة للتبادل التجاري والجدير بالإشارة آن محفظة الهاتف المحمول لا تكون نوعاً واحداً إنما بأنواعٍ متعددة، إذ إنّ الجهة المصدرة تمنحُ كلَّ شخصٍ طبيعي أو معنوي لهذه المحفظة انواع كثيرة :[11]

أولاً: المحفظة المؤقتة: هي المحفظة التي تكون صلاحيتها لمدة شهرين، يتم الاشتراك بها دون أن تكون هناك حاجة الى مستمسكات. والحد الأقصى للتعامل بها مليون دينار عراقي، ففي حالة عدم اكمال إجراءات التسجيل بعد شهرين يتم تعليقها.

ثانياً: المحفظة الدائمة: هي المحفظة التي تكون صلاحيتها مفتوحة، يتم الحصول عليها عن طريق تقديم أوراقه الثبوتية هوية الأحوال المدنية وبطاقة السكن وجهاً لوجه، للتحققِ من الشخص عن طريق الوكلاء المعتمدين ويكون سقف التعامل بها خمسة ملايين دينار شهرياً.

ثالثا: محفظة التاجر: هي محفظة يتم منحها الى التاجر بعد تقديمه الوثائق الخاصة هوية غرفة التجارة أو عقد إيجار المحل التجاري وهوية أحوال صاحب العمل وتكون صلاحيتها مفتوحة وسقف التعامل بها خمسة مائة مليون دينار شهريًا.

[10] د. احمد عبد العليم العجمي, نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي, بلا طبعة, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, بلا مكان نشر, بلا سنة نشر, ص 102.

[11] انظر: حول هذه الانواع الموقع الإلكتروني لدفع زين كاش تاريخ 9 اذار 2019 م متاح على الرابط التالي: https://www.zaincash.iq/register/register-zaincash-account.

رابعاً: محفظة الشركات الأهلية: هي محفظة تكون صلاحيتها مفتوحةً، يتم منحها الى المؤسسات الخاصة بعد تقديمِ الوثائق شهادةُ تسجيل الشركة, محضرُ اجتماع, هويةُ أحوالِ المدير التنفيذي للشركة أو من يمثله ويكون سقفُ التعاملِ بها مليار دينار شهريًا[12].

خامساً: المحفظة الحكومية: هي محفظة صلاحيتها مفتوحةٌ، يتم منحها الى المؤسساتِ الحكوميةِ بعد تقديمِ الوثائقِ الخاصةِ بالمديرِ العام أو من يخوله أمرٌ إداري بتعيين المدير العام, كتابُ تخويلٍ من المديرِ العام بفتح المحفظة للمخول, هويةُ أحوالِ المدير العام ويكون سقفُ التعاملِ بها عشرة مليار دينار عراقي شهرياً. ويجدرُ الإشارةُ الى أنَّ الحدَّ الأدنى للتعامل به في جميع هذه المحفظات هو مليوني دينارٍ عراقيٍ يومي [13].

انواع الدفع عبر الهاتف المحمول في الامارات

قامت شركةُ "اتصالات" الإماراتية بإطلاق محفظة اتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول ، إذ تعد وسيلةً مريحةً ومجزيةً وآمنةً للعملاء وذلك من أجل القيام بعمليات الشراء أو دفع الفواتير والرسوم واستعمال وسائل النقل والعديد من المزايا الأخرى كل هذا يتم من خلال تطبيق Etisalat wallet من خلال الهاتف المحمول، وذلك بالقيام بتثبيته من خلال متجر جوجل بلاي لهواتف الاندرويد والاب ستوري لهواتف أبل.

فالهاتف المحمول أصبح محفظة الكترونية ، مؤمنة المحفظة برمز سري مكون من 5-6 أرقام[14].

وعليه فان محفظة اتصالات الإمارات واسعة النطاق إذ بإمكان الأشخاص استعمالها في 100 دولة فأكثر، فيصبح بإمكانهم استعمال هواتفهم الذكية أثناء تواجدهم خارج البلد، مما يؤدي الى تجنّب حمل النقودَ الورقيةَ [15] , ويكون التعاملَ بمحفظة الاتصالات يكون بالعملة الاجنبية والعملة المحلية [16].

انواع الدفع عبر الهاتف المحمول في مصر

أطلقَ بنكُ مصر خدمةَ العملاء متمثلةً بالدفع عن طريق الهاتف المحمول, والذي من خلاله يتم تعاقد العميل مع البنك للقيام بعمليات الإيداع أو السحب أو التسديد الإلكتروني لمدفوعاته، أو التحويل الإلكتروني للأموال من خلال الهاتف المحمول [17], إذ يستطيع العميل من خلال هذه المحفظة استعمال الهاتف المحمول في تحويل الأموال وسحبها من محفظة هاتف نقال الى محفظة هاتفٍ آخر[18], إذ يتم استعمال هذه المحفظة في دفع الفواتير والشحن والتبرعات ودفع التذاكر بالإضافة الى استقبال التحويلات الخارجية ودفع قيمة المشتريات من أي تاجر لديه "محفظة بنك مصر" ما يحتاج إليه العميل من أجل الحصول على هذه المحفظة هو رقم الموبايل والبطاقة الشخصية دون أن

[12] لم نستطع الحصول على نموذج العقد الخاص بمحفظة التاجر والشركات الاهلية وذلك لسرية البيانات والمعلومات من قبل الجهة المزودة .

[13] يجدر الاشارة الى انه لم يوجد الى الوقت كتابة البحث محفظة حكومية لدفع زين كاش .

[14] انظر: موقع محفظة اتصالات الامارات تاريخ الزيارة 22 حزيران 2019 م متاح على الرابط التالي= https://www.mobilk.net/mobile-news-#5-22721.html

[15] انظر: فراس خليل, انظمة الدفع عبر الهاتف المحمول, مصدر سابق, ص 145.

[16] انظر: فراس خليل,انظمة الدفع عبر الهاتف المحمول, مصدر سابق, ص145.

[17] انظر: الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة 25 تموز 2019 م متاح على الرابط التالي:
http://www.banquemisr.com/ar/aboutus/press/Pages/BM-Wallet-phone.aspx.

[18] انظر: الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة 22 تموز 2019 م متاح على الرابط التالي:
http://www.banquemisr.com/en/smes/AccountsDeposits/Documents/BM%20Wallet%20Reques.pdf.

يكون هناك ضرورة أن يكون لديه حسابات أو بطاقات مصرفية، لكي يصبح مستخدماً لمحفظة بنك مصر[19], ففورَ قيامِ العميل بالتوقيع على طلب الاشتراك وبعد التحقق من هويته من البنك يقوم البنك بإرسال رسالة نصية الى العميل تؤكد له أنَّ عملية فتح الحساب قد تمت بنجاح، وإخطاره بالرقم الخاص به، الذي من خلاله يتم الدخول الى حسابه وإنشاء رمز مكون من 6 أرقام.

وعليه يحصل العميل على محفظة بنك مصر يكون التعامل بها بالعملة المصرية فقط مع الإشارة الى انه لا يمكن للعميل الحصول على أكثر من محفظة واحدة باسمه .

المطلب الثاني : وسائل الدفع بواسطة الأجهزة الذكية

إنَّ مفهومَ الدفع الإلكتروني يشملُ –بطبيعةِ الحال– جميعَ وسائل الدفع التي تستعمل فيها التكنولوجيا من أجل الوفاء به[20], فهو احد الاساليب الذي لديها القدرة على تنفيذ معالجة الدفع عبرر شبكة الانترنيت دون استخدام العملية اليدوية ,فهو وسيلة سهلة وسريعة لتلقي المدفوعات مباشرة عبرر الانترنيت[21] , وان البعضَ الفقهاء عرف الدفع الإلكتروني بأنه مجموعةٌ من الأدواتِ والتحويلاتِ الإلكترونيةِ التي تصدرهاَ المصارفُ والمؤسساتُ كوسيلة دفعٍ ، وتتمثلُ في البطاقاتِ المصرفيةِ والنقودِ والشبكاتِ الإلكترونيةِ[22], في حين عرفه اخرون, بأنه أي مدفوعاتٍ للشركاتِ والبنوكِ او الخدماتِ العامةِ من المواطنينِ او الشركاتِ التي يتم تنفيذهاِ من خلالِ وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكيةً او الشبكاتِ الإلكترونية باستعمالِ التكنولوجيةَ الحديثةَ [23],ويرجحُ الباحثُ هذا التعريفُ, كونه قامَ بتحديدِ الوسائل المستعملة في الدفعِ الإلكتروني, إذ عدَّ كل وسائل الاتصالِ الحديثةِ ضمن وسائل الدفع الإلكتروني.

ولم يوردْ المشرّعُ العراقي تعريفًا للدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية[24], ولعل المشرعَ لم يعرف النقودَ في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية؛ لأنها ليست من صلب اهتمامِ التشريع الذي يتعلقُ بالإثبات بالوسائل الحديثةِ, إلا أنه تلافى هذا النقصَ وعرفَ نظامَ الدفع الإلكتروني في نظامِ خدماتِ الدفع الإلكتروني للأموال رقم 3 لسنة 2014 م, بأنه مجموعةٌ من الوسائل والإجراءاتِ والقواعدِ الخاصة بعملية تحويل الأموال داخل النظام على أن يكونَ انتقالُ الأموال من خلالِ استعمال البنيةِ التحتيةِ لأنظمةِ الدفع [25],ويّلاحظ على التعريف المتقدمِ بأنه لم يحدد انظمة الدفع التي نظمتها التشريعات الوطنية كالشيك الإلكتروني.

وقد شابهت بعضُ التشريعات العربية ؛ اتجاه المشرع العراقي, فلم تقوم بإيراد تعريفٍ للدفع الإلكتروني بشكل عام انما تناولتْ الدفع الإلكتروني بشكل مختلف، فنجد أن المشرع الأردني تناول الدفع الإلكتروني في قانون المعاملاتِ الإلكترونيةِ الاردني رقم 85 لسنة 2001 م, على أنه يُعدُّ تحويلُ الأموال بوسائل الكترونية وسيلةٌ مقبولةٌ لإجراء الدفع ولا

---

[19] فراس خليل, أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول, مصدر سابق, ص 146.

[20] د. أحمد ابو راس, اعمال الصيرفة الإلكترونية والأدوات والمخاطر,ط1, دار الكتاب الحديث, بلا مكان نشر , 2014, ص 203.

[21] Abdul raub, slstem pembayaran zakat Laporan projek ini dikemukakan sebagai memenuhi sebahagian daripadu syarat penganagerahan ljazah sarjana saina taknologi maklumat pengurusan,2008,p.1

[22] د. مصطفى كافي,النقود والبنوك الإلكترونية, ط1, بلا دار نشر , دمشق,2012, ص 152.

[23]singh sumanjeet, emer genceof paxment systemsim in the age of electronic commerce the state of art, global journal of international resarchvol.2.no.2009.p.29.

[24] ان قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012م, المنشور في مجلة الوقائع العراقية العدد 4256 في 2014م , ص31 , ص32 قد اجاز تحويل الاموال بوسائل الإلكترونية في المواد 22 و24.

[25] المادة الأولى – خامسا من نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال العراقي رقم 3 لسنة 2014 منشور في مجلة الوقائع العراقية 2016.

يؤثر هذا القانون بأيّةِ صورةٍ كانت على حقوق الأشخاص المقررة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة النافذة المفعول [26], ويبدو للباحثِ رجحان ما تناوله المشرعُ الاردني, لأنه قد حدد من جهة وسائل الدفع بكونها الكترونية كما حدد اثار هذا الدفع, إلا أنه يُؤخذ عليه بأنه لم يحدد نوع هذه الوسيلة انما اكتفى بالإشارةِ الى انها الكترونيةَ فقط.

ومن جانب اخر فقد وضحَ قانونَ المعاملاتِ والتجارة الإلكترونية الاماراتي رقم 2 لسنة 2002 م, معنى مصطلحِ الدفع الإلكتروني بأنه كلٌّ ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثةِ وذي قدراتٍ كهربائيةٍ أو رقميةٍ أو مغناطيسيةٍ أو بصريةٍ أو كهرومغناطيسيةٍ أو ضوئيةٍ أو ما شابه ذلك[27], ويرى الباحثُ بأنَّ القانونَ الإماراتي عدّ كلَّ ما يدخلٌ في التكنولوجيا الحديثةِ, من وسائل الدفع الإلكتروني.

وإذا انتقلنا الى قانونِ المبادلاتِ والتجارةِ الإلكترونيةِ التونسي رقم 83 لسنة 2000 م, نجدهُ قامَ بإيراد تعريفٍ الى الدفع الإلكتروني بأنه الوسيلة التي تُمَكّن صاحبَها من القيامِ بعملياتِ الدفع المباشر عن بعد عبرر الشبكات العمومية للاتصالات[28], ويرى الباحثُ رجحانُ التعريف الذي جاء به المشرعُ التونسي ؛ إذ كانَ أدقَ من التشريعاتِ الأخرى، إذ وضّحَ مفهومَ الدفع الإلكتروني واعتبرهٌ وسيلةً تُمَكّنُ حاملها من القيامِ بعملياتِ البيعِ والشراءِ عن طريقِ شبكةِ الاتصالات، إلا أنه يؤخذ عليه بأنه لم يقم بتحديدِ الاثرِ الذي ينتجُ عن هذا الدفع.

الميحث الثاني : تكوين محفظة الهاتف المحمول وطبيعتها القانونية

يتمُ تكوين محفظة الهاتف المحمول عن طريق تحويلِ شكلِ النقودِ من صفتها الورقيةِ الى الصفةِ الإلكترونية، حيث ان الجهةُ المصدرة تقوم بتحويلِ النقدِ الورقي الذي تستلمه الى نقودٍ الكترونية يتم الحصول عليها عند شحن المحفظة, حيث انَ الأشخاصَ في تعاملاتهم الطبيعية عند رغبتهم في الحصول على شيئٍ سوف يقومون بشرائه، ويحصل الوفاء عن طريث تحويل الوحدات الإلكترونية من محفظته الى محفظة الطرف الاخر ، وهذا يعني بالنتيجة وجود محفظة عند كل من الطرفين , هذه الآلية جعلتنا نذهب الى دراستها، ثم ضرورة معرفة نوع العقد الذي ينشأها وكل هذا سوفَ نحاول دراسته في هذا المبحث، إذ نتناول في الفرع الأول: تكوين محفظة الهاتف المحمول وفي الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للعقد الذي ينشئ محفظة الهاتف المحمول

الفرع الاول : تكوين محفظة الهاتف المحمول

لكي يتمَّ تكوين أيُّ عقد، ينبغي أن يكونَ الشخص يمتلك إرادةُ يعتد بها القانون ولا يكفي ان تكون هذه الارادة موجودة بل لا بد من التعبير عنها, ولا يعتد بها إلا عن ظهورها الى العالم الخارجي ، وذلك ما حددته المادة 77 في الفقرة الاولى منها القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 الإيجاب والقبول كلٌّ لفظين مستعملين عرفًا لإنشاء العقد, وأي لفظٍ صدرَ فهو إيجاب والثاني قبول بناءً على ما تقدم، فإنَّ العاقدين لهما الحريةُ الكاملة في التعبير عن إرادتهمِا حسب الطريقة التي يرونها، إذ إنّ العقد هو ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبّت أثرَه في المعقود عليه [29], فلا بد من ارتباطِ الإيجاب بالقبول في العقود التي تبرم وذلك للحصول على محفظة الهاتف, ولتوضيحِ مفهومِ كلٍّ منهما وكيفية صدروه، سوف نتناول ذلك على خطوتين الاولى للأيجاب , والثانية للقبول

[26] انظر: المادة 35 من قانون المعاملات الإلكترونية الاردني رقم 85 لسنة 2001 م.

[27] انظر: المادة الثانية من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاماراتي رقم 2 لسنة 2000م.

[28] انظر: الفصل الثاني من الباب الاول من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي رقم 83 لسنة 2000م.

[29] المادة ٧٣ من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951م.

أ : الإيجاب

لا يختلفُ الإيجابَ في محفظة الهاتف المحمول ، عن الإيجاب التقليدي، إلا من خلال الوسيلة التي يتم التعبير بها عن الإرادةِ حيث إنّ هذه الوسيلةَ تكون الكترونية, مثل شبكة الانترنيت او الفاكس او التلكس او الهاتف او اية وسيلة مماثلة اخرى[30] .

فيقوم الموجبُ المتمثلُ بالحامل بالتعبير عن ايجابه بعد قيام الجهة المصدرة , بالإعلان عن الاشتراك بمحفظة عبرر شبكة الإنترنت وعلى موقع الويب، إذ إنّ هذا الإعلان يكون بمثابة الدعوة الى التفاوض موجهة الى مجموعةٍ من الأشخاص, ويعلن الحامل عن إيجابهِ من خلال ذهابهِ الى احدى المراكز المعتمدة لدى الجهة المصدرة , ويشترط في هذا الايجاب, الذي يعتبر الارادة الاولى في العقد ان يكون باتا أي أنّ نيةَ الراغبِ في التعاقد تكون باتة ومن الناحية الاخرى أنّ يكون هذا الايجاب متضمنا لجميع العناصر الاساسية للعقد المراد ابرامه وبمجرد اقترانه بقبول مطابق له يتم العقد [31] ,إذاً فإن الايجاب هو التعبير البات الصادر من احد العاقدين [32], وهو في عقد انشاء المحفظة يكون حامل المحفظة والموجه الى الطرف الاخر وهو الشركة المصدرة بقصد احداث اثر قانوني, وقد يتبادرُ الى الذهنِ أن الدعوة الى التفاوض عند نشرها على موقع الويب الذي يمتاز بصفةٍ دوليةٍ فإن الدعوة الى التفاوضِ تكون هي الاخرى تمتازُ بصفةٍ دوليةٍ، أي موجهٌ الى كل زائري الموقع، بغض النظر عن دولته ومكان تواجده.

وفي اعتبار الاعلان الذي تقوم به الشركة على المواقع الإلكترونية هل يعتبر ايجابا أم انه دعوة الى التفاوض ؟ هذا السؤال والإجابة عليه فأنه نفترض هل ان المعلن كان اعلانه باتا ومنجزا ، وهذه لدعاية والاعلان لفتح المحفظه للهاتف المنقول على صيغة جازمة لابرام العقد وان جميع عناصر العقد والمعقود عليه موجودة [33] .

في هذه الحالة فأن الشركة تكون قد اعطت ايجابا ولا يعتبر دعوة للتفاوض ، الا ان الشركة قد تكون وجهة الاعلان الى اشخاص على وجه التحديد ،ففي هذه الحالة يكون دعوة الى التفاوض وليس ايجابا .

ب : القبول

القبول[34]: يعتبر الخطوةُ التالية في تكوين محافظ الهاتف المحمول ، حيث تعبر عن إرادة الطرف الآخر الذي تلقّى الإيجاب[35]، بمعنى اخر أنه تعبير عن إرادة الجهة المصدرة تجاه الايجاب الذي وجهه الموجب الحامل, ولا يخرج القبولَ في محفظة الهاتف المحمول عن هذا المضمون، فهو تعبير عن إرادةِ من وجّه إليه الإيجاب لإبرام العقد بناءً على البيانات التي تم إرسالها من خلال الإيجاب بالموافقة على محتوياتها دون إحداثِ أي تعديلٍ، أي أن يكونَ

[30] انظر : حسن مكي مشيري السلمان , خصوصيات التعاقد عن طريق شبكة المعلومات الدولية الانترنيت اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الفاتح , كلية القانون , ليبيا , 2008 , ص57 .

[31] انظر:على سبيل المثال, د. محمد لبيب شنب, مصادر الالتزام,بلا طبعة, بلا دار نشر, بيروت,1976م, ص 104.

[32] د. عدنان السرحان ود. نوري خاطر, شرح القانون المدني مصادر الالتزام الحقوق الشخصية الالتزامات دراسة مقارنة, ط 1, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, بلا سنة نشر, ص 57.

[33] انظر: على سبيل المثال, د. امجد محمد منصور, النظرية العامة لالتزامات, مصادر الالتزام, بلا طبعة, دار الثقافة للنشر والتوزيع, بلا مكان نشر, 2009 م, ص 69.

[34] يمكن تعريف القبول : انه تعبير عن الارادة يستحق الرد على العرض من اجل ابرام العقد . انظر :

Kamel mehdaoul, Laformatlon du contat elactronlque internatlonal: leformalismeau regard dela conventlon cnud,memolre presente, comme exl gen ce partlelle dela maltrlse en drolt internatlonal,2005,p.18.

[35] د. انور سلطان, الموجز في مصادر الالتزام, بلا طبعة, منشاة المعارف, الاسكندرية, 1995 م, ص 72.

مطابقاً تمامًا للإيجاب [36] وإنَّ القبولَ – هنا يتم بوسيلةٍ مكتوبة، وذلكَ من خلالِ وسائل الاتصالِ الحديثة، مما يؤدي الى زيادة الثقة والطمأنينة لدى المتعاقدين، إذ بعد ان يقوم الموجب بملء الاستمارة التي تتخذُ شكلَ نموذجٍ معروضٍ على الإنترنيت، فيقومُ الشخصُ الموجهُ إليه الدعوة الى التفاوض بتدوين المعطيات الخاصة به، التي تعد ضرورية للعقد المراد المبرم.

ويشترطُ في هذا القبول أن يكون باتًا ومحدداً ، وذا مظهرٍ خارجي ، ومنصرفًا لإنتاج آثارٍ قانونية ، وقد يكون صريحاً أو ضمنياً[37], إذ كان في الأصل العام، أن القبول يمكن أنّ يعبرر عنه صراحةً أو ضمنيًا. فإنّ إمكانيةَ تصور ذلك ؛ في المحافظ الهاتف المحمول غير وارد, إذ من غير الممكن اتخاذ قبول الجهة المصدرة هنا ضمنيا إذ يجب ان يكون صريحا. وإكمال اجراءات تسجيل الحصول على المحفظة عن طريق الأجهزة والبرامج التي تعمل بشكلٍ آلي, فلا محلَّ للقول بأنَّ التعبير عن إرادة القابل عبرر المحفظة يكون بالإشارة متداولاً عرفًا أو باتخاذ أي موقفٍ لا تدع ظروفُ الحال شكًّا في دلالته على حقيقة المعقود عنه والسكوت المقترن بالظروف يرجح معها دلالته على القبول[38].

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لآلية تكوين محفظة الهاتف المحمول

ان المشرع لم يضع ضوابط قانونية معينة لتحديد الطبيعة القانونية لمحافظ الهاتف المحمول ,وبالتالي فإننا نعتقدُ ان هناك عقدين يمكن ان ينطبقا على عقد انشاء تلك المحافظ , وهو ما يدفعنا الى بحثهما وتحديد الانسب منهما , لذا سوف نرى في هذا المطلب أيّاً منهما أقرب الى تحديد التكيّيف القانوني للعقود التي تُنشأُ في الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، وذلك بتقسيمه على بندين. تناولنا في البند الأول امكانية اعتبار الدفع عبرر الهاتف المحمول حساب جار , وفي البند الثاني , امكانية اعتبار الدفع عبر الهاتف المحمول عقد خدمة .

أولا :امكانية اعتبار الدفع عبر الهاتف المحمول حساب جار

عرفت المادةُ 217 من قانون التجارة العراقي النافذ رقم 30 لسنة 1984 م بانه " عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يتقيد في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتملك وغيرها وأن يستعيضا عن تسوية هذه الديون عن كل دفعةٍ على حده، بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند غلقه ". في حين ان هناك تعريف اخر فقهي تناول فتح الحساب الجاري على انه " عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويلِ الحقوق والديون الناشئةِ عن علاقتهما المتبادلة الى قيود في الحساب يتقاضاه فيما بينهما، بحيث يكون الرصيد النهائي عند انتقال الحساب وحده دينًا متحققَ الأداء " [39] ,ومن هذين التعريفين نرى انه من الجائز أن يتم فتح حساب جارٍ بين المؤسسات غير المصرفية, ولا يشترط أن تكون أحدهما مصرفاً. وعليه فإنَّ هذا العقد يتم بمجرد اتفاق الطرفين، الذي يكون صريحًا أو ضمنيًا، إلا أنه إذا كان ضمنيًا فهو لا يفترض افتراضًا، بل يجب أن يصرح بشكلٍ واضحٍ، وبالتالي إذا لم يعبرِ الطرفان عن قصدهما صراحةً فلا يمكن انطباق أحكام الحساب الجاري[40].

---

[36] انظر:على سبيل المثال, د. محمد فواز المطالقة, الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية, بلا طبعة, دار الثقافة للنشر والتوزيع, بلا مكان نشر, 2008م, ص 64, كذلك انظرا: مجاهد اسامة ابو الحسن, خصوصية التعاقد عبر الإنترنيت, ط1, دار النهضة العربية للنشر والتوزيع, بلا مكان نشر, 1998 م, ص 122.

[37] د. فتحي عبد الرحيم عبد الله, شرح النظرية العامة لالتزامات,مصادر الالتزام, ط 3, بلا دار نشر, بلا مكان نشر, 2000 م, ص 77.

[38] د. ماجد محمد سليمان ابا البخيل, العقد الإلكتروني, ط 1, مكتبة الشريد,الرياض, 2009م, ص 51.

[39] د. مصطفى كمال طه, القانون التجاري, بلا طبعة, دار المطبوعات الجديدة, الاسكندرية, بلا سنة نشر,ص143.

[40] د. الياس ناصيف, العقود المصرفية, ط 1, منشورات الحلبي الحقوقية, بلا مكان نشر,2011 م, ص17.

استناداً على ما تقدم, نعتقد بأنَّ حاملَ محفظة الهاتف المحمول يقوم بفتح حساب لدى الجهة المصدرة من أجل تسوية المدفوعات المترتبة على تعاقداته, وإن لم يعبرِ الطرفان عن ذلك بشكل صريحٍ وواضح، لكنِ التصرفات القائمة بينهما تؤكد على أنَّ نيةَ الطرفين تذهب الى فتحِ حساب جارٍ من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهما.

إلا أن حكم الحساب الجاري, لا يمكن أن ينطبق على محفظة الهاتف المحمول , فعند قيد المدفوعات في الحساب الجاري يؤدي هذا الأمر الى انتقال ملكيتها من الطرف الذي قام بتسليمها الدافع حامل محفظة , الى الطرف الذي تسلمها القابض الجهة المصدرة [41], وهذا غير وراد في تلك المحافظ محفظة إذ إنّ الحامل الدافع لا يفقد ملكية المدفوعات التي يقوم بوضعها في محفظة، إذ يستطيع استرجاعها في أي وقت يريد, فهو فقط يقوم بوضعها تحت تصرفه وإشرافه ويستطيع في أي وقت استرجاعها وتحويلها الى نقود ورقية. لذا نجد عدم كفاية هذا الرأي في تحديد الطبيعة القانونية لفتح المحفظة الهاتف المحمول .

ثانيا : امكانية اعتبار الدفع عبر الهاتف المحمول عقد خدمة

نستطيع أن نقول بأنَّ بيعَ الأشياء "غير المادية " من الممكن أن تكون محلاً لعقد البيع, وعلى ذلك فتقديم الخدمات غير المادية على وفق محفظة الهاتف المحمول من الممكن أن تكون محلاً لعقد البيع, على أساس أنَّ هذه المحفظة هي نتيجةُ الإبداع والفكر الذهني لمنتجها, الذي أنفق في سبيل إصدارها ومعالجتها الكثير من الاستثمارات الضخمة حتى أصبحت تتمتع بقيمةٍ اقتصادية هائلة [42], اي إنَّ عقدَ فتح محفظة الهاتف المحمول , هو عقد بيع وشراء لوحداتٍ الكترونية، فكم هو الأمر في عقود البيع العادية إذ يسلم البائع المبيع الى المشتري، تقوم الجهة المصدرة _البائع بتسليم الحامل _المشتري المبيع الذي يمثل الوحدات الإلكترونية وبما أن جوهرَ عقد البيع هو نقل ملكية المبيع من البائع الى المشتري بمجرد إبرام عقد البيع. وهذا جلَّ ما يحدث في فتح محفظة الهاتف المحمول , إذ تنقل الوحدات الإلكترونية التي تمثل المبيع من المصدر الى الحامل.

إنَّ هذا الأمر يكاد يتشابه بشراء المستهلك لبطاقات شحن الرصيد في الهاتف المحمول، فالمستهلك يدفع نقوداً حقيقةً وفي المقابل يستلم "كارت" به وحدات يستخدمها بعد ذلك لإجراء المكالمات [43], وهذا الأمر قد ينطبق على محفظة الهاتف المحمول , فالحامل الذي يشتري الوحدات الإلكترونية في الكارت الذكي الموجود في المحفظة ثم بعد ذلك يقوم بتسديد أثمان السلع والخدمات، ولا نجد إن هناك تأثير في وجود احتياطي نقدي يقوم المزود بالاحتفاظ به مقابل الوحدات الإلكترونية التي يقوم بإصدارها، فالعقد يبقى عقد بيع [44], ولكن كما ذكرنا آنفاً أنَّ إحدى العناصرِ الأساسيةِ لعقد البيع هو دفع الثمن وبما أنَّ ثمن البيع يمكن أن يكون نقديًا أو عينيّاً [45], فنعتقد أن هذا الأمر يكادُ ينطبق على محافظ الهاتف المحمول محفظة " فعلى الرغم من أن الحامل لا يدفع ثمنا نقديا الى المصدرِ إلا أنه يحصل على عوضِ عينيً متمثل بإقبال المشتركين للحصول على هذه المحفظة, مما يؤدي ذلك الى زيادة الإيرادات المتمثلة بالعمولاتِ التي يحصل عليها من خلال عمليات الشراء التي يقوم بها الزبونُ .

---

[41] المادة 218 من قانون التجارة العراقي النافذ رقم 30 لسنة 1984 متنتقل ملكية النقود والاموال المسلمة والمقيدة دينا لصاحبها في الحساب الجاري الى الطرف الذي تسلمها.

[42] انظر: على سبيل المثال, د. ايمن مصطفى البقلي, النظام القانوني لعقد الاشتراك في بنوك المعلومات الإلكترونية, بلا طبعة, دار النهضة العربية, القاهرة,بلا سنة نشر, ص 185.

[43] د. غني حسون طه, الوجيز في العقود المسماة, الجزء الاول, البيع, بلا طبعة, مطبعة المعارف للنشر والتوزيع, بغداد, بلا سنة نشر, ص 206.

[44] انظر:على سبيل المثال, د. شريف محمد غنام, محفظة النقود الإلكترونية, بلا طبعة, دار الجامعة الجديدة للنشر, بلا مكان نشر, 2007م, ص 107.

[45] د. محمد يوسف الزعبي, العقود المسماة شرح عقد البيع في القانون المدني, بلا طبعة, دار الثقافة للنشر والتوزيع,بلا مكان نشر, 2004 م, ص 219.

الخاتمة

هناك قيمةً نقديةً رمزيةً للوحدات الإلكترونية، وان لهذه الوحدات قيمةً نقديةً, مقابل أن تتعهد الجهةِ المصدرة عن الغير بأن تعترف برمزية الوحدات بمبلغ من المال لفترة محدودة، وهي فترة نفاذ تلك المحفظة، وعند حصول الحامل على السلع فإنه بدلاً من أن يوفي لمجهز السلع والخدمات نقداً، يوفي له بهذا القيمة، التي ترمز لها الوحدات، ويعد الوفاء بها, وقد توصلنا الى ان لصاحب محفظة الهاتف المحمول سيطرة على وحداته الإلكترونية الموجودة في محفظته, فيمتلك السلطة المباشرة على القيم المالية الموجودة في محفظته بحيث يمكن ان يتلقى وينتقل هذه الوحدات من والى محفظة اخرى, ويكون ذلك مقابل عمولة يتم استقطاعها نتيجة عملية الشراء بمحفظته , وهذه العمولة عبارة عن اجور نقل الحيازة من محفظة الى محفظة اخرى, وانتهينا الى القول بأنّ عملية الايداع عبر محفظة الهاتف المحمول محفظة هو عبارة عن شراءِ الوحداتِ الإلكترونيةِ في المحفظة الذي يمثل ثمن السلع والخدمات وفي حين ان عملية السحب هي استبدال الوحدات الإلكترونية, التي قام الحامل بوضعها في محفظته الى نقود ورقية ويكون ذلك في حدود الرصيد الموجود لدى الحامل.

المصادر والمراجع

اولا :المراجع القانونية

1 -. احمد عبرد العليم العجمي, نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي, بلا طبعة, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, بلا مكان نشر, بلا سنة نشر .

2 -. أحمد ابو راس, اعمال الصيرفة الإلكترونية والأدوات والمخاطر,ط1, دار الكتاب الحديث, بلا مكان نشر, 2014 .

3 – مصطفى كافي,النقود والبنوك الإلكترونية, ط1, بلا دار نشر, دمشق,2012 .

4 -. محمد لبيب شنب, مصادر الالتزام,بلا طبعة, بلا دار نشر, بيروت,1976م .

5 –عدنان السرحان ود. نوري خاطر, شرح القانون المدني مصادر الالتزام الحقوق الشخصية الالتزامات دراسة مقارنة, ط 1, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, بلا سنة نشر.

6 – امجد محمد منصور, النظرية العامة لالتزامات, مصادر الالتزام, بلا طبعة, دار الثقافة للنشر والتوزيع, بلا مكان نشر, 2009 م .

7 – انور سلطان, الموجز في مصادر الالتزام, بلا طبعة, منشاة المعارف, الاسكندرية, 1995 م .

8 – محمد فواز المطالقة, الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية, بلا طبعة, دار الثقافة للنشر والتوزيع, بلا مكان نشر, 2008م .

9 – مجاهد اسامة ابو الحسن, خصوصية التعاقد عبرر الإنترنيت, ط1, دار النهضة العربية للنشر والتوزيع, بلا مكان نشر, 1998 م .

10 – فتحي عبرد الرحيم عبرد الله, شرح النظرية العامة لالتزامات,مصادر الالتزام, ط 3, بلا دار نشر, بلا مكان نشر, 2000 م .

11 -. ماجد محمد سليمان ابا البخيل, العقد الإلكتروني, ط 1, مكتبة الشريد,الرياض, 2009م .

12 – مصطفى كمال طه, القانون التجاري, بلا طبعة, دار المطبوعات الجديدة, الاسكندرية, بلا سنة نشر.

13 – الياس ناصيف, العقود المصرفية, ط 1, منشورات الحلبي الحقوقية, بلا مكان نشر,2011.

14 – ايمن مصطفى البقلي, النظام القانوني لعقد الاشتراك في بنوك المعلومات الإلكترونية, بلا طبعة, دار النهضة العربية, القاهرة,بلا سنة نشر.

15 – غني حسون طه, الوجيز في العقود المسماة, الجزء الاول, البيع, بلا طبعة, مطبعة المعارف للنشر والتوزيع, بغداد, بلا سنة نشر.

16 – شريف محمد غنام, محفظة النقود الإلكترونية, بلا طبعة, دار الجامعة الجديدة للنشر, بلا مكان نشر, 2007م.

17 – محمد يوسف الزعبري, العقود المسماة شرح عقد البيع في القانون المدني, بلا طبعة, دار الثقافة للنشر والتوزيع,بلا مكان نشر, 2004 م.

ثانيا :الرسائل والاطاريح

1 – كاظم فخري علي الخفاجي, النظام القانوني لعقد الهاتف المحمول, رسالة ماجستير تقدمت الى كلية القانون جامعة بابل, 2013م .

2 – علي عماد عبرد الجبار الوردي , التنظيم القانوني لعمليات الصيرفة عبرر الهاتف المحمول , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية , بيروت ,2019–2020 .

3 – محمد احمد عبرد المعطى ابو عيشة , دور البنك المركزي في الرقابة على وسائل الدفع الإلكترونية , اطروحة دكتوراه في الحقوق , جامعة طنطا , مصر , 2015 .

4 – حسن مكي مشيري السلمان , خصوصيات التعاقد عن طريق شبكة المعلومات الدولية الانترنيت اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الفاتح , كلية القانون , ليبيا , 2008 .

ثالثا : البحوث

1 – فراس محمود خليل,الدفع الإلكتروني عبرر الهاتف المحمول ,بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية= =والمالية, العدد 3, تموز 2018 م .

رابعا : المواقع الإلكترونية

1 – موقع شركة زين كاش تاريخ الزيارة 2 يناير 2019 م متاح على الرابط التالي: ./https://www.zaincash.iq/about-us

2 – موقع شركة زين كاش تاريخ الزيارة 2 يناير 2019 م متاح على الرابط التالي: ./https://www.zaincash.iq/about-us

3 –: حول هذه الانواع الموقع الإلكتروني لدفع زين كاش تاريخ 9 اذار 2019 م متاح على الرابط التالي: .https://www.zaincash.iq/register/register-zaincash-account

4 – موقع محفظة اتصالات الامارات تاريخ الزيارة 22 حزيران 2019 م متاح على الرابط التالي=

=https://www.mobilk.net/mobile-news-5-22721.html# .

5 – الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة 25 تموز 2019 م متاح على الرابط التالي: http://www.banquemisr.com/ar/aboutus/press/Pages/BM-Wallet-phone.aspx .

6 – الموقع الإلكتروني تاريخ الزيارة 22 تموز 2019 م متاح على الرابط التالي: http://www.banquemisr.com/en/smes/AccountsDeposits/Documents/BM%20Wallet%20Requ es.pdf .

خامسا : القوانين

1 – من نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال العراقي رقم 3 لسنة 2014 منشور في مجلة الوقائع العراقية 2016.

2 – قانون المعاملات الإلكترونية الاردني رقم 85 لسنة 2001 م.

3 – من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاماراتي رقم 2 لسنة 2000م.

4 – من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي رقم 83 لسنة 2000م.

5 – القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951م.

6 – قانون التجارة العراقي النافذ رقم 30 لسنة 1984 م .